المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-07-2006
الصفحـات : 3
العـــدد : 15791
المسلسل : 17

أدانِ الحرب الإسرائيلية على لبنان وانتقد المواقف الدولية .. مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين :

المملكة تقف صفاً واحداً مع القوى الشرعية المتعقلة في لبنان وفلسطين لدرء الأخطار

• المجتمع الدولي مسؤول عن حماية الشعب اللبناني وإنهاء الحصار المفروض على الفلسطينيين • دعم للحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كامل التراب اللبناني

المصـــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-07-2006
الصفحـات : 3
العـــدد : 15791
المسلسل : 17

واس - جدة

أكد مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقوف المملكة صفا واحدا مع القوى الشرعية والوطنية والمتعقلة في لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة لدرء الأخطار الداهمة على كيان الأمة العربية والإسلامية . واستنكر المجلس الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان وشعبه واقتصاده مؤكدا ان ما تقوم به تدمير متعمد وانتهاك لحقوق الإنسان دون اعتبار للعهود والمواثيق الدولية.

وانتقد ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها اسرائيل على لبنان مؤكدا انها تبين تراخي المجتمع الدولي وتغاضيه عن الجرائم الاسرائيلية، مشيرا في الوقت ذاته الى ان التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الإسرائيلية ادت الى اعاقة مجلس الامن عن اتخاذ قرار بهذا الشأن ووافق المجلس على الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الخطرة ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ ووضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والتخلص غير المشروع منها.

جاء ذلك اثناء ترؤسه يحفظه الله الجلسة التى عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر امس الاثنين في قصر السلام بجدة . وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على جملة الاتصالات واللقاءات والمشاورات التى تجريها المملكة لتطويق الازمة الخطيرة الناشبة في المنطقة ووضع حد للعدوان الاسرائيلي على لبنان الشقيق وانهاء الحصار المفروض على الاخوة الفلسطينيين . وأوضح وزير الثقافة والاعلام اياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الانباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس أكد على أن الحرب التي تشنها اسرائيل على لبنان الشقيق وشعبه واقتصاده ومكونات حياته وما تقوم به اسرائيل من تدمير متعمد ومتكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الانسان واستهدافا مقصود للمدنيين والابرياء والتنكيل بهم دونما أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الانسانية هو امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الاسرائيلية في المنطقة.

كما أكد المجلس على أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التى تشنها اسرائيل بكل ما أعطيت ومنحت من آلة وتقنية عسكرية يبين مدى تراخي المجتمع الدولي وتغاضيه عن الجرائم الاسرائيلية وأن التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الاسرائيلية أدى حتى الى اعاقة مجلس الامن من اتخاذ قرار بهذا الشأن .

كما أكد المجلس على أن تلك السياسات القاصرة قادت الى محاصرة السلطة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وماليا واستهدفت الاخلال بالتوازنات التاريخية المستقرة لبعض دول المنطقة مما أدى الى التطرف واليأس وتفاقم عدم الاستقرار وانهيار الامن الاجتماعي وتفتت القرار الوطني داخل القطر الواحد ونجم عنه انفلات بعض العناصر والتيارات وانزلاقها الى قرارات منفردة استغلتها اسرائيل أبشع استغلال لتشن حربا مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم أسرها للشعب الفلسطيني بأكمله. وبين المجلس أن المجتمع الدولي وخاصة دوله الكبرى النافذة والتي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة مسؤولة عن حماية الشعب اللبناني الشقيق ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان وانهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على لبنان الشقيق وصون سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني . وأكد المجلس أن المملكة العربية السعودية تقف صفا واحدا مع القوى الشرعية والوطنية والمتعقلة في لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة لدرء هذه الاخطار الداهمة على كيان الامة العربية والاسلامية . وأنهى وزير الثقافة والاعلام بيانه بأن المجلس اطلع بعد ذلك على المواضيع المدرجة في جدول أعماله واتخذ حيالها من القرارات ما يلي :

أولا: اطلع مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام المصادقة على تعديل في اتفاقية (بازل) و(بروتوكول) (بازل) بشأن المسؤولية والتعويض عن الاضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وتشكيل لجنة وطنية لتنفيذ أحكام اتفاقية (بازل) ووضع وتنفيذ استراتيجية لادارة النفايات الخطرة في المملكة ووضع خطة لرصد ومكافحة الاتجار والتخلص غير المشروع بالنفايات الخطرة وتنسيق المواقف في المحافل الدولية . وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ٩٥ / ٧١ وتاريخ ٦ / ٢ / ١٤٢٧هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الطلب المشار اليه بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. كما وافق المجلس على عدد من الاجراءات في هذا السبيل من بينها تشكيل لجنة وطنية من عدد من الجهات الحكومية من بين مهامها ما يلي:

أ- الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الخطرة ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ في المملكة .

ب- وضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والتخلص غير المشروع منها .

ثانيا: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية أو من ينيبه بالتباحث بشأن مشروع (بروتوكول) تعاون أمني بين حكومات دول جوار العراق وجمهورية العراق في مجال مكافحة الارهاب والتسلل والجريمة المنظمة وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم توقيعه ورفع النسخة النهائية لاستكمال الاجراءات النظامية .

ثالثا: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الجورجي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جورجيا في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية .

خادم الحرمين لدى ترؤسه لجلسة مجلس الوزراء (واس)

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 18-07-2006 العـــدد : 15791
الصفحـات : 3 المسلسل : 17

رابعا: اطلع مجلس الوزراء على ما رفعه معالى وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية لتجنب الازدواج الضريبى فى شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبى ومشروع (البروتوكول) المرافق له الموقع عليهما فى مدينة بكين يوم الاثنين ٢٣ / ١٢ / ١٤٢٦هـ الموافق ٢٣ / ١ / ٢٠٠٦م . وقرر الموافقة على الاتفاقية و(البروتوكول) المشار اليهما بالصيغة المرفقة بالقرار . وقد أعد مرسوم ملكى بذلك. تجدر الاشارة الى أن من أبرز الملامح العامة للاتفاقية المشار اليها.. تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة بصرف النظر عن طريقة فرضها ويشمل ذلك فى المملكة الزكاة وضريبة استثمار الغاز الطبيعى وبالنسبة لجمهورية الصين الشعبية ضريبة الدخل الشخصى وضريبة الدخل على الشركات المشتركة مع استثمار أجنبى والمشروعات الاجنبية .

خامسا: بعد الاطلاع على ما رفعه معالى وزير الزراعة بشأن مشروع اتفاقية تعاون زراعى بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع عليه فى مدينة بكين بتاريخ ١٤٢٦/٨/٨هـ الموافق ٢٠٠٥/٩/١٢م وبعد النظر فى قرار مجلس الشورى رقم ٥ / ٣ وتاريخ ١٤٢٧/٣/١١هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار اليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

سادسا: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي: ١- تعيين سلمان بن عبدالرحمن بن عبدالمحسن الطبيشى على وظيفة (مستشار لشؤون الطيران المدني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الدفاع والطيران . ٢- تعيين خالد بن عبدالسلام بن ابراهيم المدنى على وظيفة (مستشار اقتصادي) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. ٣- تعيين عوض الله بن مرشد بن راشد الرحيلى على وظيفة مدير عام ادارة مراجعة حسابات القطاع العسكري بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة .

٤- تعيين محمد بن ابراهيم بن محمد الجهيمان على وظيفة ملحق ثقافى بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التعليم العالى.